

توظيف المواقع الأثرية في التنمية المستدامة: دراسة تاريخية – أثرية لإدارة مواقع التراث الليبي

(قصر العزيزية نموذجاً 1838 – 1975)

توفيق فرح الله¹، محمد احمدية²، دلال السوري³*

¹كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الجفارة، ليبيا

²كلية الآثار والسياحة، جامعة الجفارة، ليبيا

³كلية التربية الزهراء، جامعة الجفارة، ليبيا

dalalaliessouri@gmail.com

المستخلص

تُعد المواقع الأثرية في ليبيا من أبرز روافد الهوية الثقافية، إلا أن توظيفها في دعم الاقتصاد الوطني لا يزال محدودًا. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إمكانية إعادة إحياء قصر العزيزية (1838–1975) إلى نموذج فعال في التنمية الاقتصادية من خلال منظور تاريخي وإداري وأثري متكامل، وذلك لما له من رمزية ودلالات. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع تطور القصر ووظائفه، والمنهج الوصفي التحليلي لتقييم وضعه، إضافة إلى تحليل SWOT لاقتراح نموذج تطوير شامل. توصلت الدراسة إلى أن الموقع يتمتع بإمكانات تاريخية ومعمارية تؤهله ليصبح من جديد مركزًا ثقافيًا وسياحيًا ومورد اقتصادي هام. غير أن غياب الإدارة الفاعلة، يعيق بلورة هذه الأفكار. وتوصي الدراسة بوضع خطة لإعادة بناء من جديد، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، وربطه بمسارات سياحية لتعزيز دوره التنموي. تمثل هذه الدراسة نموذجًا لتوظيف التراث الثقافي في التنمية المستدامة داخل ليبيا.

الكلمات المفتاحية: القصر، العزيزية، التنمية المستدامة.

Abstract

Libya's archaeological sites are among the most prominent pillars of its cultural identity; however, their role in supporting the national economy remains limited. This study aims to analyze the potential for revitalizing the Al-Aziziya Palace (1838–1975) as an effective model for economic development through an integrated historical, administrative, and archaeological perspective, given its symbolism and significance. The study adopts the historical method to trace the development and functions of the palace, and the descriptive-analytical approach to assess its current state, in addition to conducting a SWOT analysis to propose a comprehensive development model. The findings reveal that the site possesses historical and architectural potential qualifying it to become a cultural, touristic, and economically valuable center once again. However, the lack of effective management hinders the realization of these ideas. The study recommends developing a reconstruction plan, activating partnerships with the private sector, and integrating the site into tourism routes to enhance its developmental role. This study represents a model for utilizing cultural heritage in achieving sustainable development in Libya.

Keywords: Palace, Al-Aziziya, Sustainable Development.

المقدمة

تعدّ المواقع الأثرية من أبرز مكونات الهوية الوطنية والموروث الثقافي لأي بلد، وتمثل في الوقت ذاته مورداً اقتصادياً هام يمكن استثماره في دعم خطط التنمية المستدامة. وتزخر ليبيا بتراث أثري متنوع، يعكس تعاقب الحضارات على أراضيها من فترة عصور ما قبل التاريخ، مروراً بالحقب الفينيقية والرومانية والارغريقية والإسلامية، وصولاً إلى الفترة الإيطالية. غير أن معظم هذه المواقع، وعلى الرغم من قيمتها التاريخية والمعمارية، لا تحظى بالإدارة الفاعلة أو الرؤية الاقتصادية التي تمكن من تحويلها إلى مصادر إنتاجية تساهم في دعم الاقتصاد المحلي والوطني.

ينطلق هذا البحث من إشكالية ضعف التوظيف الاقتصادي للمواقع الأثرية في ليبيا، ويقترح دراسة حالة لقصر العزيزية (1838-1975) كنموذج تطبيقي يجمع بين التحليل التاريخي والإداري والأثري. ويهدف إلى تقديم رؤية متكاملة لتفعيل الموقع في إطار استراتيجية تنمية تقوم على الحماية والتوظيف في آنٍ واحد، بما يوازن بين الحفاظ على التراث وتحقيق الجدوى الاقتصادية.

ورغم امتلاك ليبيا مواقع أثرية ذات قيمة تاريخية، فإن مساهمتها في التنمية الاقتصادية لا تزال محدودة نتيجة لضعف الإدارة، والاهمال وغياب الرؤية الاقتصادية المستدامة. وتبرز الحاجة لدراسة نموذج لتقديم مقارنة علمية متكاملة توظف الأثر في خدمة التنمية. كيف يمكن توظيف المواقع الأثرية في ليبيا، كمورد ثقافي، لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل ضعف الإدارة الحالية؟

تهدف هذه الدراسة الى دراسة التاريخ السياسي والإداري لقصر العزيزية ودلالاته. تقييم واقع الإدارة الأثرية للموقع (وضعه الحالي، الجهات المسؤولة، التحديات). وتحليل إمكانيات تطوير مكان القصر ليصبح مورداً اقتصادياً وثقافياً.

أهمية الدراسة:

تسلط الدراسة الضوء على إبراز القيمة الاقتصادية الكامنة في التراث الأثري الليبي، ودمج المنهج التاريخي والإداري والأثري في تحليل واقع المواقع الأثرية، وتقديم مقترحات عملية قابلة للتنفيذ في مجال إدارة التراث، وفتح آفاق جديدة أمام صناع القرار والمؤسسات التعليمية في استثمار التراث اقتصادياً.

فرضية الدراسة:

أن الإدارة غير الفعالة للمواقع الأثرية تُحدّ من فرص الاستثمار فيها. يمكن تحويل المواقع الأثرية إلى مراكز إنتاج اقتصادي وسياحي عبر نماذج إدارة الأعمال الحديثة.

حدود الدراسة:

يتأطر الموضوع ضمن حقبة زمنية تبدأ من 1838 إلى 1975، ويتسع الحيز المكاني لهذه الدراسة قصر العزيزية بليبيا كموقع أثري ضمن منطقة الجفارة، ليبيا. أما الحد الموضوعي للدراسة هو تقاطع التاريخ والإدارة والأثر في خدمة التنمية الاقتصادية.

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي الوصفي، القائم على جمع المادة العلمية من المصادر والمراجع التي سلطت الضوء على الموضوع بشكل علمي، واستخدام أدوات تحليل إدارة الأعمال (SWOT) لدراسة حالة لموقع أثري (قصر العزيزية نموذجاً).

مصطلحات الدراسة :

1. القصر :

هو بناء معماري ذو طابع رسمي أو سلطوي يحيط بها سور من كل الجوانب تتخلل زواياه أبراج عالية معدة للعملية الأمنية، وذات أرفقة ضيقة مغطاة جزئياً ومظلّمة وملتبوة بعضها وباب رئيسي واحد ، يكون مقرّاً للحكم والإدارة خلال فترات متعددة في التاريخ [1].

2. العزيرية:

مدينة تقع في منطقة الجفارة بليبيا، كانت مقرًا إداريًا وسياسيًا هامًا خاصة خلال العهدين العثماني والإيطالي، وتُعد اليوم منطقة ذات أهمية أثرية وتاريخية [2].

3. أثرياً :

هو دراسة المخلفات المادية والحضارات الإنسانية كانت له صله تاريخية ملموسة، ويشمل دراسة العناصر المعمارية والتاريخية لقصر العزيرية كموقع تراثياً [3].

4. تاريخياً :

هو يدرس السجل الزمني للأحداث والوظائف السياسية والإدارية التي ارتبط بها قصر العزيرية من تاريخ بنائه عام 1838 وحتى تراجع دوره في سبعينيات القرن العشرين [4].

5. إدارياً :

تعد الإدارة وظيفة أساسية لكل نشاط جماعي باستخدام الموارد المتاحة ومحددة في وضع طرق وأساليب إدارة الموقع الأثري من قبل الجهات المختصة، بما في ذلك التنظيم المؤسسي، التمويل، الصيانة، والتوظيف في خدمة التنمية [5].

6. التنمية المستدامة :

هو مجموعة من السياسات والإجراءات لتحقيق توازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها ، وتحسين مستوى الاقتصاد من خلال استثمار الموارد المتاحة واستثمار المواقع الأثرية – مثل قصر العزيرية – لخلق عوائد اقتصادية مستدامة محلياً ووطنياً [6].

الدراسات السابقة :

1- دراسة محمد مصطفى محمد حمودة ، (2024) بعنوان: "الأثار التاريخية ودورها في جذب الزوّار: دراسة تطبيقية على المواقع الأثرية بمنطقة زليتن" ، هدفت الدراسة إلى التوضيح أن السياحة تسهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل وتعزيز الصعيد الثقافي والمعرفي. وتُعد الآثار عامل جذب أساسي للسياح الداخليين والخارجيين لآثارها الحضارية من الفترات البيزنطية، اليونانية، الرومانية، والإسلامية بمدينة زليتن ، أشارت النتائج لضعف البنية التحتية، نقص البرامج الترويجية، وغياب الدعم المالي رغم وفرة المواقع الأثرية [7].

2- دراسة آمنة محمد عبد السيد ، غادة خالد الماجري، الهام خطاب بن طاهر، (2022)، بعنوان " القيمة التاريخية والجمالية لآثار مدينة قورينا (شحات) وكيفية الحفاظ عليها"، برزت الدراسة أهمية التاريخية والجمالية لمدينة قورينا، من خلال تحليل مكوناتها المعمارية والأثرية، وتسليط الضوء على التهديدات التي تواجهها، مع اقتراح آليات للحفاظ على هذا الإرث الحضاري الليبي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات من مصادر تاريخية وميدانية ، وتحليل المعالم المعمارية والوظيفية للمدينة الأثرية ، ورصد التغيرات والتحديات البيئية والبشرية المؤثرة على الآثار. وتبينت الدراسة إلى أن مدينة قورينا تعد من أهم المدن الأثرية الليبية تعرضت لخطر الإهمال، والتوسع العمراني، والعوامل الطبيعية [8].

الإطار النظري :

اخور الأول / الإطار التاريخي للمواقع الأثرية الليبية (قصر العزيرية نموذجاً):

عرفت ليبيا تعاقب حضارات متعددة، تركت بصمات واضحة في الفنون والعمارة والديانة والتنظيم الاجتماعي، ومن أبرز هذه الفترات العهد العثماني (1551-1911) تميّز بتسيخ الإدارة المركزية العثمانية، وتطوير العمران الإداري والعسكري. شهدت هذه الفترة بناء القلاع، والثكنات، والدواوين. ولكن اختلفت خلال فترة الاستعمار الإيطالي (1911-1943) ، رغم طابعه القمعي، إلا أنه ترك بنية تحتية حديثة ومبانٍ إدارية ما تزال قائمة، استخدم بعضها لاحقاً لأغراض حكومية.

يقع القصر في منطقة العزيزية شمال خط الاستواء عند التقاء خط طول عن خط عرض 10: 32: 32 شمالاً وعلى خط طول 01: 13: 13 درجة شرقاً [9]، جنوب مدينة طرابلس بحوالي 48 كم [10].

وتعتبر مدينة العزيزية ذات موقع جغرافي، جعلها خلال العهد العثماني 1862 مركزاً إدارياً استمر حتى بداية الغزو الإيطالي لليبيا. كما ساهم المناخ ووفرة المياه في نشأة هذه المراكز العمرانية ذات النسيج الاجتماعي المترابط تمثل في حركة بناء المساكن والمحال التجارية، مما أثر في زيادة النمو السكاني، وأدى إلى زيادة الحركة العمرانية والتجارية نمو حركة المواصلات داخل المدينة [11].

كل هذه المقومات جعلت من مدينة العزيزية نقطة جذب لاستقرار الكثير من الجماعات السكانية عبر التاريخ العصور نتيجة الصراعات القبلية، واتخاذها كمقر للحكومة الوطنية التي تعرف ببيئة الإصلاح المركزية.

تعد مدينة العزيزية من إحدى المدن اللبية الغنية بإنتاجها الزراعي والحيواني، وذات أهمية اقتصادية، جعلها لتكون ملتقى الطرق بينها وبين المدن المجاورة، ووجود تطور عمراني طيلة هذه الفترة التاريخية، من بينها وجود قصر العزيزية [12].

أن المصادر التاريخية المكتوبة لا تقدم أي معلومات وافية عن قصر العزيزية، بالرغم من نشأته في الفترة ما بين 1832 – 1837، والدور البارز الذي قام به في تلك الفترة منها انتفاضة المنشية واحتضانه حركة المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي ومؤتمرات العزيزية وإعلان الجمهورية الطرابلسية. وربما يرجع ذلك في اعتقاد الباحثين أن المكان لم يقع في الطريق الرئيسي نحو مناطق الجنوب، وهدم القصر خلال الفترة الحديثة، إضافة إلى عدم وجود وثائق أو رسم كروكي للقصر لدى مصلحة المرافق والإسكان [13].

وقد اتخذ المجاهدين العزيزية مكاناً حصيناً للمقاومة اللبية ضد أي احتلال. وخلال العهد العثماني الأول عام 1551 – 1711 اتخذت ورشفاة وجنوزر قضاء مشترك، واستمر التنظيم الإداري حتى في حكم الأسرة القرمانلية 1711 – 1835. وأما في العهد العثماني الثاني 1838 تم استخدامه لإيواء الحامية العسكرية، وأصبحت ناحية عام 1862 ثم قضاء مستقل تابع لطرابلس عام 1904 وقبل مدامتها من قبل القوات الإيطالية الغازية اتخذها الأتراك والوطنيين مقر للقيادة العامة للعمليات العسكرية ضد الإيطاليين عام 1911، تعرضت لغارات جوية وقت الاحتلال حيث استعملت فيها سلاح الطيران لأول مرة في التاريخ الحديث وقد أسقط المجاهدون إحدى هذه الطائرة وقد كان لهذا الحدث صدق في الأحداث العالمية سنة 1911.

وفي 16 يونيو 1912 ودامتها القوات الإيطالية، وتم طردها في 16 يوليو 1915. وخلال فترة الاحتلال الفاشستي عام 1922 اتخذها المجاهدون مركز قيادة لحركة الجهاد، ثم عاصمة للجمهورية الطرابلسية، وأصبحت مركز لإدارة الأراضي التي كانت خارج الاحتلال الإيطالي [14]، كما اتخذها الحكومة العثمانية مقراً للقيادة العامة للعمليات العسكرية ضد الاحتلال الإيطالي، ومكان يحتضن مؤتمر العزيزية الأول 1912 بعد اتفاقية أوشي لوزان في 28 أكتوبر 1912 شارك فيه قادة الجهاد والاعيان ومشائخ القبائل في طرابلس من بينها علي بن تنوش وغيره من المجاهدين.

وقد دعا مؤتمر العزيزية المنعقد بالقصر إلى اللحمة الوطنية وتعزيز الانتماء ومحاربة الاستعمار. ولكن لم يسفر المؤتمر باتخاذ أي قرار إيجابي لمصلحة حركة الجهاد، واستمر المجاهدين في استخدام القصر بعقد اجتماعاتهم التشاورية وإعداد الخطط لتصدي للغزو الإيطالي [15].

وقد احتضن القصر فكرة انشاء أول جمهورية في التاريخ العربي بطرابلس الغرب عاصمتها العزيزية، فبعد عقد الاجتماع بين المجاهدين في مسلاته بتاريخ 16 نوفمبر 1918 والذي شارك فيه صفوة السياسيين ومن بينهم رمضان بك، عزام بك، الباروني باشا، عثمان ومختار بك كعبار، وأرسلت الدعوة لجميع المشائخ وزعماء القبائل باسم الأمير عثمان بعقد مؤتمر يوم 16 نوفمبر 1918 في جامع المجاورة بمدينة مسلاته، وتوصلوا فيه بأنشاء أول جمهورية في التاريخ الجمهورية الطرابلسية وعاصمتها مدينة العزيزية.

كما كان للقصر نشاط آخر، فعندما قرر المجاهدين مواصلة الجهاد، مهدو قبل عقد مؤتمر غريان بعقد مؤتمر تحضيري في قصر العزيزية في 12 أكتوبر 1920 لتنسيق أعمال مؤتمر غريان وتحقيق الوحدة الوطنية، وتحضير المواد التي يبحثها في المؤتمر، واستمر القصر في دوره التاريخي حتى استطاع الإيطاليين السيطرة على العزيزية وانتهى دوره وأصبحت إيطاليا تمارس فيه سياستها العسكرية في المنطقة [16].

الخور الثاني / الواقع الإداري للمواقع الأثرية (قصر العزيزية نموذجًا تطبيقياً):

تمثل المواقع الأثرية كنوزًا حضارية وثقافية ذات قيمة رمزية واقتصادية، إلا أن إدارتها التقليدية غالبًا ما تعاني من ضعف التنسيق، وقلة التمويل، وعدم استثمار الإمكانيات الكامنة فيها. ومن هذا المنطلق، يبرز توظيف أدوات إدارة الأعمال الحديثة كوسيلة فاعلة لإعادة إحياء هذه المواقع، وتحويلها إلى موارد إنتاجية مستدامة. وفي هذا السياق، يُعد قصر العزيزية نموذجًا مناسبًا لتطبيق مبادئ الإدارة الحديثة في الحفاظ على التراث. تعتمد إعادة تأهيل المواقع الأثرية على تخطيط محكم يتضمن مراحل توثيق، ترميم، وإعادة توظيف. بالنسبة لقصر العزيزية، يتطلب المشروع تحديد أولويات وتطوير رؤية وظيفية مستدامة للقصر، ويساعد تحليل الجدوى الاقتصادية في قياس التكاليف مقابل المنافع المتوقعة من خلال إعداد مركز ثقافي أو متحف رقمي يجذب الزوار ويحقق عائداً مستداماً.

وتُعد الاستراتيجية التسويقية من العناصر الجوهرية في إعادة دمج المواقع الأثرية ضمن النشاط السياحي، وذلك لضمان فعالية استمرار استعمال النسيج الحضري الموروث، والحفاظ على النطاقات التراثية ذات القيم التاريخية والحضارية المعمارية. وبذلك يمكن الترويج لقصر العزيزية ضمن "مسار القصور التاريخية" عبر حملات رقمية ومطبوعات تعريفية [17].

كما تشمل الحوكمة تحديد الأطر القانونية والمؤسسية الناظمة لإدارة المواقع التاريخية الأثرية، ورسم الخطط بين الجهات المعنية. وتطبيق هذه المبادئ في إدارة مركز ثقافي لقصر العزيزية يساهم في استدامة المشروع [18]. ولكن في غياب استراتيجية واضحة للتوظيف والتمويل للصيانة والتطوير، والتوسع العمراني ونقص الوعي المجتمعي، وضعف الإطار القانوني والتنظيمي في حماية المواقع الأثرية من التعديات تدهور القصر [19]. كما أن افتقار القصر إلى مساحات حديثة أدى إلى حدوث التعديات العمرانية العشوائية. في ظل غياب رؤية تنمية متكاملة تدمج بين الخطط الوطنية للتنمية السياحية والاقتصادية، وبين الحفاظ على الهوية التاريخية. علمًا بأن المواقع الأثرية تُعد مصدرًا مستدامًا للقيمة على عدة مستويات، إذ تُساهم في إحياء الذاكرة الوطنية، وتوفير فرص عمل، وتنشيط القطاع الخدمي المحلي، فضلاً عن إمكانية توظيفها كفضاء تربوي للبحث العلمي والزيارات المدرسية. وتساهم الجودة الشاملة في رفع كفاءة إدارة المواقع الأثرية، وتقييم دوري لأداء المشروع ورضا الزوار، وتطبيق معايير واضحة لإدارة المخاطر والصيانة [20].

الخور الثالث / الدراسة الأثرية لقصر العزيزية :

اهتم العثمانيون بإنشاء القصور والقلاع لاستعمالها كمراكز لفرض سيطرتها إدارية ومالية وتابعة لسلطة الوالي، وكانت العزيزية من بين المناطق التي أنشئ بها قصر سمي بقصر الكدوة، ثم سمي بقصر العزيزية، وتشير بعض المصادر التاريخية أن فترة إنشاء القصر تعود إلى ما بين أواخر العهد القرمانلي وبداية العهد العثماني الثاني 1832 – 1837، استناداً إلى ماورد بعض المؤلفات التي أكدت بأنه وفي أثناء انتفاضة المنشية في طرابلس 1832 – 1835 ضد الأسرة القرمانلية بقيادة يوسف القرمانلي دعا أعيان ومشائخ ورشفاة بقيادة الشيخ محمد الشقمان الملبطي أنداك، للاجتماع في قصر العزيزية لمساندة الثورة ضد حكم الأسرة القرمانلية، التي استمرت لمدة ثلاث سنوات وانتهت بإطاحة الأسرة القرمانلية عن حكم ليبيا. ومن خلال السرد التاريخي يتبين بأن هذا القصر كان موجوداً وقائماً حتى قبل بداية العهد العثماني الثاني [21].

يعد اختيار مكان انشاء القصر عامل مهم جداً، فقد تم اختيار الموقع لبنائه على الهضبة سميت بهضبة الكدوة والتي ترتفع حوالي مائة متر عن مستوى سطح الأرض، ولكن تم هدم القصر في سبعينات القرن الماضي، واقامت بعض المباني العمرانية والإدارية من ضمنها السجل المدني على موقع القصر. بالرغم من مكانته التاريخية، لم تُطرح أي رؤية لتحويله إلى متحف، أو مركز ثقافي، أو حتى موقع أثري مكشوف. وقد تُركت أرضه لتُستخدم في أغراض بيروقراطية إدارية لا تمت للوظيفة الثقافية أو السياحية بصلة. كما أظهر المسح الميداني والمقابلات مع بعض أهالي المنطقة أن الذاكرة الجماعية حول القصر ما تزال حيّة، لكن لم يتم إشراكهم في أي عملية توثيق أو حوار مجتمعي حوله. وهذا يؤكد ضعف العلاقة بين الجهات الإدارية والمجتمع المحلي في إدارة التراث. إضافة إلى عدم الحصول على بعض المعلومات حول القصر مثل الرسم الكروكي، وخريطة المبنى، من الجهات المختصة ببلدية العزيزية [22].

كانت الوظيفة الأساسية للمبنى آنذاك مركزاً إدارياً مالياً حتى تاريخ هدمه، حيث استعمل المبنى وساحاته كمستشفى للبعثة الطبية الألمانية لعلاج المرضى عام 1912. كما كان مقراً للاجتماعات زعماء انتفاضة المنشية عام 1832 ضد الحكم الاسرة القرمانلية، كذلك استعمل كمقر اداري لقضاء المشترك بين العزيزية وجنزور، وبعد ذلك مقراً لناحية العزيزية عام 1862، ثم تحول بعد ذلك إلى مقر لقضاء مستقل تابع طرابلس عام 1904، ومقر للقيادة العامة للعمليات العسكرية ضد الايطاليين عام 1911م، ومقر للاجتماعات مؤتمر العزيزية الوطني عام 1912 وعام 1918 والتي تعتبر أول جمهورية في العالم العربي والإسلامي آنذاك، كما استعمل كمقر لبلدية العزيزية في العهد الملكي إلى أن تم هدمه في عام 1975 [23].

إن الطراز المعماري العام للمبنى هو الطابع العثماني الذي شيدت عليه أغلب القلاع والقصور والمباني في تلك الفترة من طابق أو طابقين، ولكن نظراً لهدمه فقد تم الاعتماد على وصف المبنى والتعرف على تفاصيله المعمارية من خلال ما نقله بعض الكتاب والمؤرخين ممن عاصر فترة وجود القصر قبل هدمه في سبعينات القرن الماضي، وطبقاً لذلك فقد تضمن القصر ساحة المبنى التي اتخذت شكلاً معمارياً غير معقد، حيث كان شكله مستطيلاً بلغ طوله حوالي واحد وأربعون متراً وعرضه حوالي ثمانية وعشرون متراً، وبإجمالي المساحة حوالي ألف ومائة وثمانية وأربعون متراً، ويبلغ ارتفاع المبنى من الخارج حوالي ثمانية أمتار [24].

يتم الدخول للمبنى عن طريق مدخل يبرز قليلاً عن باقي هيكل البناء، وهو عبارة عن قوس معقود، ويعتبر المدخل الوحيد الرئيسي للقصر، ويتكون مبنى القصر من طابقين، حيث يحتوي الطابق الأرضي على عدد من الغرف بلغت حوالي ست غرف واسعة ليس بها نوافذ خارجية تطل على الشارع، وتفتح أبواب ونوافذ هذه الغرف على شرفة (سقيفة) داخلية للمبنى وقد تم تخصيص هذه الغرف عبر فترات استعمال القصر لأغراض متعددة كأماكن للسكن وأيضاً مكاتب إدارية، كما يتضمن الطابق الأرضي عدد من الحمامات [25].

أما الطابق الثاني فقد تم اضافته لاحقاً بعد بناء القصر، والذي يمكن الوصول إليه عن طريق سلالم داخل المبنى، ويتضمن الطابق الثاني عدد من الغرف وربما كانت مخصصة للسكن، وتحتوي غرفه على نوافذ تفتح مباشرة على الشارع، متخذة شكلاً هندسياً مستطيلاً. كما مما يميز هذا الطابق هو وجود شرفة تبرز عن باقية المبنى وتطل على ساحة المقابلة للقصر، وهي تعلقو مدخل القصر.

كما أن للمبنى فناء خارجي احيط بأبراج محصنة بحاجز به فتحات استغللت لحماية المبنى، ويصل ارتفاع بعضها عن المترين ويتم الوصول إليها عن طريق سلالم معدة لذلك. قد استخدمت مواد البناء المحلية والمتمثلة في الحجارة والرمال والمونة الاسمنتية، وكذلك استخدم الاخشاب في النوافذ والابواب والتي ربما تم استيرادها من الخارج [26].

الخور الرابع / التنمية المستدامة لإعادة توظيف المواقع التاريخية الأثرية (قصر العزيزية نموذجاً):

تشكل العلاقة بين التراث الثقافي والتنمية المستدامة محوراً أساسياً في سياسات إدارة المواقع الأثرية علمياً. إذ لم تعد حماية الآثار مقتصره على الحفاظ الفيزيائي فحسب، بل بات يُنظر إلى المواقع التاريخية كمورد ثقافي واقتصادي واجتماعي قادر على تعزيز الهوية الوطنية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة الماسة إلى تبني استراتيجيات وطنية لإعادة توظيف التراث الثقافي الليبي بما يحقق الاستدامة، ويعيد دمجها في النسيج العمراني والاجتماعي وذلك من خلال إعادة التوظيف كآلية للتنمية المستدامة لتحويل الموقع الأثري من كيان مهجور أو منسي إلى مرفق ذي وظيفة معاصرة دون طمس معالمه التاريخية. كذلك إعادة التوظيف الرمزي والمعرفي للقصر من خلال إنشاء نصب تذكاري أو مركز ثقافي أو متحف رقمي يحمل اسم "قصر العزيزية". إضافة إلى وجود إطار تشريعي ومؤسسي لتحقيق رؤية التنمية المستدامة ويضمن حماية المواقع غير المصنفة رسمياً، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في إعادة توظيف المواقع وفق معايير الحماية [27].

كما يجب إشراك المجتمع المحلي في حماية التراث الطبيعي والبشري من خلال تدريبه في مجال التوثيق الرقمي والصيانة الوقائية للمواقع، ودعم المبادرات الأهلية الهادفة لإحياء الذاكرة الجماعية المرتبطة بالمواقع الأثرية، وتعزيز الوعي المجتمعي من خلال الحملات الإعلامية والتعليمية [28].

الخلاصة:

أظهرت هذه الدراسة أهمية المواقع الأثرية الليبية، وفي مقدمتها قصر العزيزية، كمورد استراتيجي يمكن أن يساهم بفعالية في دعم التنمية الاقتصادية والثقافية، إذا ما تم إعادة بناءه وأحسن توظيفه وتطويره. وقد بينت التحليلات التاريخية والإدارية والأثرية أن القصر لا يقتصر على كونه معلماً تراثياً فحسب، بل يمثل نقطة التقاء بين الهوية الوطنية والفرص الاقتصادية المعاصرة. كما كشفت الدراسة عن عدد من التحديات التي تواجه إدارة المواقع الأثرية في ليبيا، وعلى رأسها ضعف التمويل، غياب الرؤية الإدارية المتكاملة، وانخفاض الوعي بأهمية الاستثمار الثقافي. ورغم ذلك، فإن القصر يتمتع بمقومات حقيقية تؤهله ليكون نموذجاً رائداً لمشاريع إعادة توظيف التراث في إطار تنموي مستدام، خاصة عند تفعيل الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

التوصيات

في إطار الحفاظ على الإرث الحضاري وتطويره، تبرز جملة من التوصيات الاستراتيجية التي تهدف إلى إحياء القصر التاريخي وتحويله إلى نواة للتنمية الثقافية والسياحية. تنطلق هذه الرؤية من ضرورة وضع خطة وطنية شاملة لتوثيق التاريخ الرقمي للقصر، بحيث تشكل ذاكرة رقمية متكاملة للأجيال القادمة. لضمان الاستدامة التشغيلية، تتجه التوصيات نحو تفعيل شراكة استراتيجية بين القطاعين العام والخاص، لإدارة الموقع كمتحف حي أو مركز ثقافي سياحي متكامل. ويدعم هذا التوجه إدراج الموقع ضمن المسارات السياحية الوطنية والدولية، مع ربطه بشبكة المواقع التراثية في منطقة الجفارة وطرابلس الكبرى، مما يعزز الحركة السياحية ويخلق مسارات ثقافية متكاملة. على المستوى المؤسسي، تؤكد التوصيات على أهمية إنشاء وحدات تراثية متخصصة على مستوى البلديات، تكون مهمتها المتابعة المستمرة لصيانة المواقع التراثية وابتكار المشاريع التنموية المرتبطة بها. كما تبرز الحاجة إلى دمج مفاهيم الاقتصاد الثقافي في المنظومة التعليمية والتنموية، لبناء وعي مجتمعي بأهمية التراث وقيمه الاقتصادية. في الجانب الأكاديمي، توجه التوصيات الباحثين نحو دراسة النماذج المحلية المشابهة، لتطوير قاعدة معرفية تدعم صناعة القرار في مجال التنمية التراثية. وتتوج هذه الرؤية بمقترح مبتكر يتمثل في إعادة بناء القصر رقمياً في الواقع الافتراضي، بما يحفظ هيئته الأصلية ورمزيته التاريخية، ويجعله متاحاً للجمهور عالمياً عبر المنصات الرقمية. تشكل هذه التوصيات معاً إطاراً متكاملًا يحقق التوازن بين الحفاظ على الأصالة التراثية ومواكبة متطلبات العصر الرقمي، بما يضمن تحويل الموروث الثقافي إلى مورد تنموي مستدام.

المصادر والمراجع :

- [1]- محمد أيت حمزة ، (1989)، مادة القصر ، معلمة المغرب ، قاموس يحيط بالأعلام البشرية والحضارية للمغرب الأقصى ، منشورات اللجنة المغربية للتأليف والترجمة والنشر مطابع سلا، ج 19، ص 6638.
- [2]- سالمة خليفة عبد الرزاق شقمان، الأنماط المكانية لمواقع الأنشطة التجارية في مدينة العزيزية في الفترة من 1980 - 2008، رسالة ماجستير ، الأكاديمية الليبية ، جنزور ، 2010، ص 16.
- [3]- العايب آمنة ، مدخل علم الآثار ، 2020، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ص 1، قانون حماية الاثار، 1983.
- [4]- K. Kris Hirst (22-11-2017), "What Is History? A Collection of Definitions", www.thoughtco.com, Retrieved 8-8-2018. Edited.
- [5] - Sarab Fadhil , Educational Adminstration ، التطور التاريخي للإدارة (مدارس الإدارة)، كلية التربية للعلوم الصرفة ، ص 6.
- [6]- وسن إبراهيم نذير، حسين جبار ، (2024)، التنمية المستدامة ، الجامعة المستنصرية ، ص 1 - 22.

- [7]- محمد مصطفى محمد حمودة ، (2024)، "الآثار التاريخية ودورها في جذب الزوار: دراسة تطبيقية على المواقع الأثرية بمنطقة زليتن"، مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي ، 2024، المجلد الثاني، العدد الثالث، يوليو - سبتمبر ، ص 122.
- [8]- أمانة محمد عبد السيد ، غادة خالد الماجري، الهام خطاب بن طاهر، (2022)، " القيمة التاريخية والجمالية لآثار مدينة قورينا (شحات) وكيفية الحفاظ عليها"، مجلة العلوم الإنسانية - العدد 23، ص ص 1- 20.
- [9]- أمانة اللجنة الشعبية للمرافق، المخطط الشامل لمدينة العزيزية، (2000)، ص 14.
- [10]- عبد الله سالم عومر، (2000)، مذكرة في تخطيط المدن ، المدرسات العليا، جامعة طرابلس، ص 21.
- [11]- سالمة خليفة عبد الرزاق شقمان، مرجع سابق، ص ص 15- 16.
- [12]- مجموعة من الأساتذة والباحثين، (1984)، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911- 1943، الجزء الثاني، إشراف : صلاح الدين حسن السوري، حبيب وداعه الحسناوي، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ص 101 ؛ سالم فرج السويدي ، نعيمة عمر علي الجابري، (2021)، أثر اتفاقية اوشي لوزان 15 أكتوبر 1912 على حركة الجهاد في ليبيا ، مجلة سبها للعلوم الإنساني، ص 69 ؛ دلال علي السوري الشتيوي ، (2019)، مؤتمرات العزيزية ودورها في توحيد حركة الجهاد، مجلة كليات التربية ، جامعة الزاوية ، العدد السادس عشر - ديسمبر، ص ص 450 - 456.
- [13]- علي الميلودي عمورة، (2005)، القلاع والحصون والمحارس على التراب الليبي خلال مختلف العهود، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، طرابلس، ص 232.
- [14]- نفس المرجع ، ص 232.
- [15]- محمد إمام الطوير ، (1983)، زعماء انتفاضة طرابلس التي كانت الإطاحة بحكم الاسرة القرمانيية ، مجلة البحوث التاريخية منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ص 30
- [16]- علي الميلودي عمورة، مرجع سابق ، ص 232.
- [17]- عبد الله محمد الجاسم ، (2018)، استراتيجيات الحفاظ على المواقع الاثرية والارتقاء بها ، المجلة العربية للنشر العلمي، ص ص 2 - 7.
- [18]- برناد م . فيلدن ويوكا يوكيليتو، (1998)، المبادئ التوجيهية لإدارة مواقع التراث الثقافي العالمي، ترجمة : عبد الرزاق إبراهيم، ICCROM، الطبعة 2، ص 10 ؛ راجح أبو زيد (1986)، التطوير المعماري والهندسي للمباني المختلفة ، الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن ، أمانة مدينة جدة ، جدة، ص 22.
- [19]- راجح أبو زيد، مرجع سابق ، ص 2.
- [20]- لينا قطيفان ، إدارة المواقع الأثرية، موسوعة الاثار في سورية، الرابط الالكتروني : <https://mail.arab-ency.com.sy/archeology/details/166134>
- [21]- جورج ريون، (1972)، من داخل المعسكرات الجهاد في ليبيا 1912، ترجمة: محمد عبد الكريم الوافي، الطبعة 1، مكتبة الفرجاني، طرابلس - ليبيا، ص 317.
- [22]- عبد القادر جامي ، (1974)، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، ترجمة: محمد الاسطى ، قدم له: علي مصطفى المصري، ط 1، دار المصري للنشر والتوزيع، طرابلس - ليبيا ، ص 47.
- [23]- المرجع نفسه، ص 47.
- [24]- جي إف أبوت، (1986)، الحرب المقدسة في طرابلس، ترجمة : عبد الحفيظ الميار ، منشورات دار الفرجاني، القاهرة - طرابلس - لبنان، ص 30.



- [25] - وصف الباحثين من خلال الصور؛ محمد إحمد الطوير ، مرجع سابق ، ص 317؛ محمد مصطفى حمودة ، مرجع سابق، ص 122؛ ماهر عبد العزيز توفيق ، (1997)، صناعة السياحة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 1997، ص 47.
- [26] - وصف الباحثين من خلال الصور.
- [27] - محمد مصطفى محمد حمودة ، مرجع سابق ، ص 125؛ لينا قيطمان ، موسوعة سورية ، الرابط الالكتروني : <https://mail.arab-ency.com.sy/archeology/details/166134> ،
- [28] - برناد م . فيلدن ويوكا يوكيليتو، مرجع سابق، ص ص 104 - 108 ؛ لينا قطيفان ، إدارة المواقع الأثرية، موسوعة الاثار في سورية، الرابط الالكتروني : <https://mail.arab-ency.com.sy/archeology/details/166134>